

القانون العراقي يباعد بين الآباء المنفصلين وأبنائهم

أسر عراقية تطمح إلى حل يراعي مصلحة الآباء دون سلب الأمهات حق الحضانة

يرجح قانون الأحوال الشخصية العراقي كافة الحضانة للأمهات بشكل يحرم الآباء من الكثير من حقوقهم تجاه أبنائهم، وهو ما تسبب بمشاكل عديدة في المجتمع العراقي.

بغداد - يشهد المجتمع العراقي جدلا على خلفية حضانة الأطفال، وتظاهر مؤخرا في العاصمة العراقية بغداد عدد من الرجال المتضررين من أحكام المادة 57 من قانون الأحوال الشخصية العراقي للمطالبة بتعديل هذا القانون الذي لا يسمح للرجال المنفصلين عن زوجاتهم برؤية أطفالهم -الذين قضت المحكمة بأن تكون حضانتهم من مشمولات امهاتهم- إلا لساعتين كل 15 يوما وداخل المحاكم فقط، كما ان هذه المدة البسيطة لا يحظى بها الكثير من الرجال لعدم تشديد القانون على شروط الالتزام بهذه المادة في ما يتعلق بالأمهات الحضانات.

وقال أبو فرح، وهو أب متضرر من المادة 57، "سبع مرات متتالية لم تجلب طليقتي بناتي لرؤيتهن في المحكمة ودون عذر شرعي، وأنا أرى بناتي مرتين في الشهر فقط ولمدة ساعتين".

وتدعم هذه المطالبات آراء قانونية ودينية ترى في النص القانوني الحالي إجحافا في حق الآباء وإضرارا بمصلحة الأطفال أيضا، مما يتطلب ضرورة البحث عن حل وسط يراعي مصلحة الآباء والأطفال دون الإضرار بمصلحة الأمهات.

وقال حيدر ناصر، حقوقي وأستاذ في الحوزة الدينية، "نحن نطالب بأن تكون هناك مشاركة، أي أن يكون للطفل الحق في المبيت مع أبيه، ليس فقط مشاهدته في مكان ليس ملائما، كل 15 يوما ولساعتين فقط قريبا من المجرمين، مضيفا "يجب أن يكون الابن في احضان ابيه وتحت سقف بيته".

وأشارت في تصريحات صحافية إلى أنه "بعد اجتماع اللجان الأربع النيابية المختصة، والمتملة في لجنة المرأة وحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والأوقاف والشؤون الدينية، إضافة إلى اللجنة القانونية، توصل رأي الأغلبية إلى أن تبقى الحضانة للأم ولكن ليس كما كانت في السابق"، وأضافت "هناك مقترح بأن تكون الحضانة مناصفة بين الرجل والمرأة، أي سبعة أعوام للأم وسبعة أعوام للاب، مع وجود بعض التعديلات المتعلقة بالمشاهدة والإصطحاب وفي حالة زواج المطلقة أو الأرملة".

ولفت الساعدي إلى أنه على الرغم من أحقية الأم في حضانة الطفل إلا أن "هناك مظلومية لآباء بمشاهدة الطفل ساعتين في دائرة التنفيذ، لذا نحن مع تعديل المشاهدة، وتغيير المكان والزمان، وكان المقترح بأن تكون المشاهدة 48 ساعة أي يومين في الأسبوع، وأن تكون هناك إجازة فصلية نهاية كل سنة لإصطحاب الطفل من قبل الأب، ومشاركة الأم تربية الطفل خلال فترة حضانتها".

وفي نفس السياق أوضح حسين العقابي، عضو اللجنة القانونية النيابية،



هل من حل وسط يمنح الأب الحق في احتضان ابنه وتحت سقف بيته

وتهدف الحملة إلى تعديل المادة 57 من قانون الأحوال الشخصية الخاصة بأحكام حضانة الأطفال، وكانت منظمات تعنى بحقوق المرأة والطفل نظمت وقفة احتجاجية في 9 سبتمبر الماضي ضمت الكثير من النساء ضد تعديل المادة 57 من قانون الأحوال الشخصية. وأوضحت الناشطة الحقوقية نادية عبد أن هذه الوقفة الاحتجاجية تعبير عن رفض كل أشكال العنف التي ستكون بسبب تعديل القانون الذي حدد سن الحضانة بـ10 سنوات وبعدها تنتقل الحضانة إلى الأب.

وانتقدت الناشطة التعديل المقترح وقالت لموقع "أرفع صوتك" الإلكتروني الموافقة على هذا التعديل سنؤدي إلى تزايد العنف ضد الأم وأطفالها، خاصة أن أغلب الأمهات في المجتمع العراقي هن من يتكفلن برعاية الأبناء في ظروف يتهرّب فيها الآباء من الإنفاق عليهم أو هجرهم وبناء حياة مع زوجة ثانية".

وأضافت عبد أن "هذا الأمر سيغير الزوجة على السكوت وتحمل ثمر الزوج وتعيقه خشية فقدان حضانة أطفالها ممن تجاوزت أعمارهم 10 سنوات".

ضئيلا ينقضي بسرعة، كما يشككي آخرون من عدم تمكنهم من رؤية أطفالهم لمدة طويلة لرفض الزوجات ذلك، منبهين إلى أن رؤية أبنائهم وسط المحكمة تعرضهم إلى مواقف قد تؤثر على نفسيتهم، وشددوا على ضرورة أن يتم إنصافهم قانونيا وذلك بتعديل المادة 57. وأكدت الباحثة الاجتماعية الدكتورة

الغزوي على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية ونفي الإجحاف عن الطرفين لأن الطفل سيكون هو المتضرر. ولفتت إلى أنه ينبغي على الوالدين نبذ مشاكلهما الخاصة من أجل مصلحة الطفل وذلك بأن تسمح الأم لطفلها بالتعرف على والده وقضاء وقت معه وأن تتصرف بتفهم لكي لا ينسى الطفل والده ويرفض العودة إليه، مؤكدة على ضرورة بقاء الطفل تحت رعاية والدته في سنواته الأولى لأنها الأكثر حنانا من الجانب الفسيولوجي، دون إغفال دور الأب الذي يشكل شخصية معنوية في الأسرة العراقية لأن عاداتها وتقاليدها تحتاج إلى وجوده ودعمه للطفل.

وقال الخبير القانوني مؤيد حميد إن الفترة التي يبقى فيها الطفل لدى والدته افتراضية لأن الحضانة تسقط

مصممة أزياء توفر ملابس مريحة لقصار القامة

القاهرة - عندما قالت صديقة لأشجان الأبر والي تستخدم كرسيا متحركا، إنها تحلم بارتداء فستان لا يعيق حركتها قررت أشجان إطلاق خط إنتاج أزياء للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة وقصار القامة. وبدأت أشجان الأبر في وقت سابق من العام الحالي مشروعها الذي سمته "متفصل ليك"، وهو خط إنتاج ملابس تقول إنه الأول من نوعه في مصر. وقالت أشجان (43 عاما) إنها، بعد العمل مع العديد من الشركات بخصوص طرق تلبية مطالب ذوي الاحتياجات الخاصة، لاحظت أن مصنعي الملابس لا يقدمون لهم الخدمة المطلوبة. وأضافت "أول تحدّي في هذا المجال هو تغيير نظرتنا للشخص من ذوي الاحتياجات الخاصة وتغيير الصورة

وتستخدم أشجان متطوعين لاختبار الملابس وتقديم لهم عينات مجانية قبل أن تخرج المنتج بشكل تجاري. ومن بين المتطوعين زياد حمدي الذي يعاني من إعاقة تمنعه من استخدام يديه وأصابعه بسهولة. وقال حمدي "إنها تسهل علينا ارتداء ملابسنا، في البداية لم تكن نعرف كيف نستخدم أيدينا جيدا في ارتداء ملابسنا، لكنها الآن وفرت علينا مشقة كبيرة وأصبحتنا نرتدي ملابسنا بسهولة".

خرافات عن علاقة طعام الأم بجنس المولود

السعرات الحرارية، ووجدوا ان لكل منهما تأثيرا متميزا بالمقارنة مع مجموعة ثالثة قدمت لها وجبات عادية تعتمد على قول الصويا.

أبحاث جديدة ترجح أن غذاء الحامل يلعب دورا في إنجاب المواليد الذكور أو الإناث، لكن بعض العلماء يعتقدون أن الأمر مجرد صدفة

وتأتي نتائج البحث في الوقت الذي فندت فيه عدة أبحاث علاقة النظام الغذائي للأم بجنس الجنين، حيث أكدت دراسة سويدية أن تحديد جنس الجنين أمر لا يعود إلا أن يكون متعلقا بالصدفة المحضة.

وقالت الأكاديمية بريندان زيتش، من كلية علم النفس بجامعة كوينزلاند والمشرقة الرئيسية على الدراسة "ليس ثمة رابط جوهري بين النظام الغذائي وبسبب إنجاب بعض الأسر للزيتش من الإناث أو الذكور، فهذا الأمر يحصل بشكل عشوائي بالأساس". وأضافت زيتش "إذا كان لديك الكثير من الفتيات أو الفتيان في عائلتك، فهذه مجرد صدفة".

لندن - تغيرت قائمة الأطعمة التي يُعتقد أن لها علاقة بإنجاب المواليد من جنس الذكور أو الإناث على مدار العصور، وارتبطت وفرة الطعام تاريخيا بزيادة في معدلات الإنجاب.

لطالما كانت العلاقة بين الطعام ومدى تأثيره على جنس المواليد موضوعا مهما في التراث الشعبي للعديد من المجتمعات، إلا أن الأمر قد حظي بأهمية كبيرة بالنسبة إلى الكثير من العلماء والأطباء في العصر الحديث.

وأثبتت عدة أبحاث علمية أن تغذية المرأة الحامل، تلعب دورا كبيرا في تحديد جنس المولود، وذلك من خلال



وفرة الطعام ارتبطت تاريخيا بزيادة معدلات الإنجاب

تأثير الغذاء على المستقبلات التي ترتبط بها الحيوانات المنوية في جدار البويضة، والتي عن طريقها تخترق الجدار ويحدث التلقيح. ويرجح بعض العلماء أن زيادة نسبة الصوديوم والبوتاسيوم في الغذاء وانخفاض نسبة الكالسيوم والمغنيسيوم يسببان تغييرات على جدار البويضة لجذب الحيوان المنوي الذكري (Y) واستبعاد الحيوان المنوي الأنثوي (X)، فتكون نتيجة التلقيح ذكرا. والعكس صحيح، أي إذا زادت نسبة الكالسيوم والمغنيسيوم في الدم، وانخفضت نسبة الصوديوم والبوتاسيوم، يجذب الحيوان المنوي

الحامل للكروموسوم الأنثوي، ويستبعد الحيوان المنوي الحامل للكروموسوم الذكري، وتكون نتيجة التلقيح الحمل والجنين. ووجد بحث علمي أميركي أن الحمية الغذائية، في بداية الحمل، تلعب دورا في تحديد جنس المولود وصحته. ويزعم العلماء أن تناول وجبة إفطار متكاملة واتساع حمية غنية بالدهون بمجرد الحمل، يزيدان من احتمالات إنجاب طفل ذكر، وعلى النقيض، فإن حمية منخفضة الدهون، والاكل على فترات متباعدة، يحددان جنس المولود حيث يكون من الإناث.

وتضفي نتائج الدراسة، التي أجراها باحثون من جامعة ميسوري، ونشرت في "دورية الأكاديمية الوطنية للعلوم"، مصداقية على المعتقدات الشائعة لدى بعض الجيدات حول أهمية تناول اللحوم الغنية بالدهون ودورها في تعزيز فرص إنجاب الأطفال الذكور.

وقالت الخبيرة شيريل روزنفلد قائدة فريق البحث إن "الحميات الغذائية مرتفعة السعرات الحرارية عموما تتحاز لصالح الذكور على الإناث، في حين أن النظم الغذائية منخفضة السعرات الحرارية تميل إلى تفضيل الإناث على الذكور".